

المحاضرة 02: الدلالة عند علماء العرب: النحاة، واللغويون، وعلماء الأصول

01/ النحاة واللغويون:

لعلّ المكانة الأولى التي احتلّها القرآن الكريم في نفوس المسلمين وعقولهم، ثم العناية الفائقة التي أولاها العرب للمعاني القرآنية، هو ما جعلهم يُطيلون الوقوف عند جميع جوانب النصّ، ويدعون في تصنيف ما يخلّد مآثر الحضارة العربية الإسلامية برمتها، ويحفظ نظام العربية إلي يومنا، لذلك لم يتوان اللغويون والنحاة والبلاغيون عن التّأليف في هذا المجال، فاهتمّوا بالنصّ القرآنيّ اهتماما بالغا، وكانت جهودهم منصّبة على قضايا هامة:

دلالة الأصوات والتراكيب: مختلف جوانبه صوتا ولفظا وتركيبا ومعنى، وألّفوا في ذلك ما يفوق الحصر، نحصي من مؤلّفات رجال اللّغة "معاني القرآن لأبي زكريا الفراء، و" معاني القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج، مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي معاني القرآن للأخفش الأوسط النحويّ، كتاب الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون تأليف السمين الحلبيّ"، كانت جلّ الاهتمامات حول النصّ تتعلّق بالإعجاز؛ ذلك أنّ القرآن هو كلام الله المعجز، فقد أعجز أرباب الفصاحة والبيان، وذلك دافع لمحاولة معرفة أسباب الإعجاز فيه.

والاهتمام بالصوت اللغوي هو أول ملامح البحث، حيث ألّفوا فيه المؤلّفات، وكان أظهرها على الإطلاق معجم العين للخليل بن أحمد، الذي ارتبط عمله بمجال علم الأصوات النطقي لارتباطه بالقراءات واعتماده على الأداء النطقي، وإدراك الصوت الفيزيولوجي، إظهار دور الحنجرة، وتحديد صفات الحروف كما تحدث بطريقة تموضعها على جهاز النطق، وكذا على أساس سريان الصوت أو توقّفه من أقصى الحلق إلى الشفتين فورد عنه أنّه " يفتح فاه بالألف ثم يُظهر الحرف نحو : اب ، ات ، اث ، .. ، فوجد العين أدخل الحروف في الحلق، فجعلها أولّ الكتاب، ثم ما قرب منها الأرفع فالأرفع ، حتّى أتى على آخرها وهو الميم " وفي واقع الأمر أنّ الأمر ليس غريبا طالما أنّ النصّ القرآني ذاته يقتضي الصحة والسلامة نطقا وأداءً.

وتطوّر البحث في هذا الميدان في القرون اللاحقات مع عدّة علماء تطرّقوا لعلم الأصوات اللغوية من نواحي علم التشريح، فوصفوا تشريح مخارج الأصوات وصفا دقيقا خاصة من أتقن منهم علم الطبّ كابن سينا والفخر الرّازي، فقد ورد عن الرّازي قوله : " الصوت يحصل بسبب استدخال النّفس، أو بسبب إخراجها، وعند هذا تحتاج هذه المباحث إلى معرفة أحوال القلب والرّئة، ومعرفة الحجاب الذي هو المبدأ الأوّل لحركة الصّوت، ومعرفة العضلات المحركة للبلطن والحنجرة واللسان والشفتين، وهذه المباحث لا تتمّ دلالتها إلاّ عند الوقوف على علم التشريح"، وهو ما أبدع فيه علماء العربية، ووقفت عليه البحوث الصوتية في العصر الحديث بكثيرٍ من الإضافات المميّزة.

أما في مجال المعاني فقد ألف علماء العربية، ضمن حركة جمع اللغة، الكثير من المنجزات اللغوية التي قامت على الموضوعات منها "الرسائل" حيث تم تصنيف الألفاظ حسب مجالها الدلالية، وذلك ما يجعلها ترتبط بنظرية الحقول الدلالية، كرسائل الأصمعي وأبي عبيدة، أما أبو هلال العسكري في الفروق اللغوية قد أوجّه اتجاه الدقة والتقاط الفروق، ويمكن اعتبار كتابه مبحثا هاما يخدم علم الدلالة من عدة جوانب خاصة في مجال العلاقات الدلالية، والحجاز في اللغة، وإنكار الترادف، والقصدية.. فقد أحصى أنواع الدلالة في قوله: "الدلالة تكون على أربعة أوجه: أحدها: ما يمكن أن يستدل به، قصد فاعله ذلك أم لم يقصد، والشاهد أنّ أفعال البهائم تدل على حدثها وليس لها قصد إلى ذلك، والأفعال المحكمة دلالة على علم فاعلها، وإن لم يقصد فاعلها أن تكون دلالة على ذلك، ومن جعل قصد فاعل الدلالة شرطا فيها احتجّ بأنّ اللص يستدلّ بأثره عليه، ولا يكون أثره دلالة لأنه لم يقصد ذلك، فلو وصف بأنه دلالة لوصف هو بأنه دال على نفسه وليس هذا بشيء، لأنه ليس بمنكر في اللغة أن يسمى أثره دلالة عليه ولا أن يوصف هو بأنه دال على نفسه، بل ذلك جائز في اللغة معروف.. ومن المحدثين نشير إلى ما ذكره عبد السلام المسدي في هذا المعنى: "لا يتسنى للعقل البشري من تلقاء مكوناته الفطرية ولا الثقافية أن يهتدي إلى إدراك فعل الدلالة، إلا إذا ألمّ سلفا بمفاتيح الربط بين ما هو دال وما هو مدلول، وهذا الإمام ليس بفعل الطبيعة ولا هو من مقومات العقل الخالص ولكنه من الموضوعات التي يصطنعها المجتمع"

فالجمع بين أطراف العملية شرط أساس لفهم الدلالة، التي هي من الموضوعات وهي صناعة اتفاق اجتماعي، وبذلك نتحوّل إلى التركيز على الألفاظ.

مثال: ابن فارس في المقاييس حاول "ربط المعاني الجزئية للمادة بمعنى عام يجمعها" والزخشي في أساس البلاغة فرق بين المعاني الحقيقية والمعاني المجازية، كما ربط ابن جني تقلبات المادة الممكنة بمعنى واحد، وتحدث عن أصول الاشتقاق ومناسبة الألفاظ للمعاني ومنها أيضا تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، أي تقارب الدلالة لتقارب حروف اللفظ، فابن جني يرى أن الألفاظ المتقاربة صوتيا تكون متقاربة في الدلالة و مثاله تؤزهم في قوله تعالى ﴿ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا﴾، يقول ابن جني في ذلك ﴿تؤزهم أزا﴾، أي تزعجهم و تقلقهم، فهذا في معنى تهزهم هزا و الهمة أخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين"، وعموما كانت المعاجم وما يدور حولها أهم المحطات المهمة في تاريخ الدراسات الدلالية عند اللغويين العرب.

02/ علماء الأصول: عالج الأصوليون في بحوثهم موضوعات في استنباط الأحكام الشرعية، التي تعدّ من صميم البحث الدلالي، كما عقدوا أبوابا في كتبهم للدلالات، فتحدّثوا عن دلالة النص، وهي أساس القواعد الأصولية في المبادئ اللغوية، التي ترسم منهجهم في استنباط الدلالة من النص الق آ رني، كما تناولوا دلالة اللفظ، الذي هو وسيلة لفهم النصوص واستنباط الأحكام، وكذلك دلالة المنطوق ودلالة المفهوم وما يتعلق بهما.

وأشاروا، عند حديثهم عن دلالة اللفظ إلى أن هناك فرقا واضحا بين دلالة الوضع وبين الدلالة الاصطلاحية أو الشرعية، فالدلالة الوضعية تعني اللفظ المستعمل في معناه اللغوي، وواضعها واضح اللغة، ومثال ذلك استعمال

الإنسان للحيوان الناطق، أما الدلالة الشرعية فهي اللفظ المستعمل في المعنى الموضوع له شرعا، فوضعها هو الشارع، ومثال ذلك استعمال كلمة "الصلاة" في العبادة المخصوصة المشتملة على أقوال وأفعال معروفة، وهذا ما يعتبر مظهرا من مظاهر التغير الدلالي في الدراسات الدلالية الحديثة (تضييق المعنى أو الدلالة).

ولقد عالج "الإمام الشافعي" في كتابه "الرسالة" طرق تخصيص الدلالة وتعميمها باعتبار القرائن اللفظية والعقلية، كما حاول أن يضع قواعد لفهم النص القرآني وتحديد دلالاته المقصودة، وقد أشار إلى أن اتفاق العبارات لا يعني اتفاق المدلولات، كما أشار إلى دور السياق في تحديد معنى اللفظ، حيث وضع بابا في رسالته سماه "الصف الذي يبين سياقه معناه".

ووضع "الإمام أبو حامد الغزالي" عدة أسس لفهم معاني النص الشرعي وهذه الأسس، وان اختصت بالنص الشرعي، فإنها يمكن أن تطبق أيضا في معاني أي نص غير شرعي ما دام مكتوبا باللغة العربية، ولقد تحدث عن اللفظ ودلالته والذي قسمه إلى:

. المنطوق: وهي دلالة اللفظ على حكم ذكر في الكلام ونطق به.

. المفهوم: وهي دلالة اللفظ على حكم لم يذكر في الكلام ولم ينطق به.

. المعقول: وهي كل دلالة تستفاد من الخطاب عن طريق الاجتهاد العقلي (أي القياس).

كما قسم الأصوليون اللفظ بحسب الظهور والخفاء، فاللفظ من حيث الظهور هو اللفظ الذي يدل على معناه ولا يحتمل التأويل، أما من حيث الخفاء فهو اللفظ الذي يكون خفي الدلالة على المعنى، وتناول الأصوليون كذلك الخاص والعام، فالخاص هو اللفظ الموضوع لمعنى واحد على الانفراد أو لعدد محصور، والعام هو اللفظ الدال على جميع أجزاء ماهية مدلوله، وتحدثوا كذلك عن مسألة التخصيص والتقييد، فالتخصيص يكون للعام، أما التقييد فيكون للمطلق، والمطلق هو اللفظ الدال على الماهية المحرّدة عن وصف زائد والفرق بين العام والمطلق أن العام يدل على شمول كل فرد من أفرادها، أما المطلق فيدل على فرد شائع أو زائد أفراد شائعة لا على جميع الأفراد.

وتناول الأصوليون هذه المسائل لأن طابع التكليف في الشريعة يتّصف بالعموم، وكانت خلفيتهم في تلك الأبحاث اللغة التي نزل بها القرآن ووردت بها الأحاديث النبوية، فالأصولي عليه أن ينظر في النص أولا من حيث الوضع اللغوي، بدءا بالكلمة ليقف على مقاصده التي تجمع إلى النص أطراف التداول، التي أشار إليها الشاطبي عند حديثه عن أقسام الدلالة، فهناك دلالة أصلية أو مطلقة أو ظاهرة، كما أنه هناك دلالة تابعة أو مقيدة (دلالة تبعية أو خفية)، ومن المسائل التي عالجها كذلك الأصوليون مسألة علاقة الأسماء بمسمياتها، وهي مسألة تكمن في تفسير نشأة اللغة، فكان من بينهم المثبتون والنافيون، ولم يكن نقاشهم خارج مجال دلالة النص، لكن "الغزالي" كان يعتقد أن النص الذي يستشهد به المانعون أو النافيون للاصطلاح صيغته عامة ظنية غير قطعية، ليقى الأمران (النفي والإثبات) جائزان، ولا يمكن ترجيح أحدهما على الآخر.

وتناول المنهج الأصولي مسألة تناهي الألفاظ دون تناهي المعاني، وهذا مؤشر بإمكانية أن تحمل الألفاظ أكثر من معنى، قال "الإمام فخر الدين الرازي: "لا يجب أن يكون لكل معنى لفظ، لأن المعاني التي يمكن أن تُعقل لا تناهي، والألفاظ متناهية، لأنها مركبة من الحروف، والحروف متناهية"، فالأصل في اللغة أن يوضع اللفظ الواحد للمعنى الواحد، لكن ظروفًا طارئة قد تجعل اللفظ يحمل أكثر من معنى، لكن في استعمالات متباينة، وهذا الإشكال مسلّم به بين علماء اللغة والأصول، فلولا هذا الاحتمال في حمل اللفظ أكثر من معنى لخلت أكثر المسميات من الألفاظ، بناء على تناهي الألفاظ دون المعاني، وهو ما كان دافعًا للأصوليين لأن يقسموا الألفاظ إلى عدة أقسام وهي:

. المتواطئ: هو اللفظ الدال على أعيان متعدّدة بمعنى واحد مشترك بينها، كدلالة اسم إنسان أو رجل على زيد وعمرو وغيرهما.

. المتباين: هو أن يدل اللفظ الواحد على معنى واحد، وبعبارة، بمعنى اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، مثل: فرس ورجل، وأكثر الكلام من قبيل المتباين.

. المترادف: وهو اللفظ المتعدّد المتّحد المعنى، أي اختلاف الأسماء والمعنى واحد، كالليث والأسد.

. المشترك: وهو اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين أو أكثر، أو أن يتحد اللفظ ويتعدّد المعنى، مثل: كلمة العين التي تدل على العين الباصرة، الجاسوس، الماء... الخ

01/ الفلاسفة: إن مساهمة الفلاسفة لا تقل أصالة ودقة عن مساهمة الأصوليين والبلاغيين، حيث اهتموا بالألفاظ ودلالاتها خاصة على مستوى الصيغة الإفرادية، أو ما يسمى حديثا بالدراسة المعجمية، كما تحدّثوا عن دلالة التركيب اللغوي، وهذا مرتبط ارتباطا وثيقا بعناصر الجملة النحوية أو التركيبية، يقول الفارابي: "الألفاظ الدالة: منها مفردة تدل على معان مفردة، ومنها مركبة تدل أيضا على معان مفردة، ومنها مركبة تدل على معان مركبة" فاللفظ المفرد هو ما يدل جزؤه على جزء معناه، ودلالته قابلة للتجزئة، أما الألفاظ المركبة ذات الدلالة المفردة فهي غير قابلة للتجزئة، وتعرف بأنها ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، لأنّ العبارة مركبة من أجزاء هي أسماء وأفعال، ولكل منها دلالة جزئية، تحتويها الدلالة العامة للقول أو التركيب.

وإلى جانب "الفارابي" هناك فلاسفة آخرون أغنوا البحث الدلالي بمساهماتهم ومنهم: "الغزالي"، "ابن سينا"، و"ابن رشد" و"القاضي عبد الجبار" وغيرهم، الذين قسّموا اللفظ باعتبار الأفراد والتركيب إلى قسمين أساسيين: مفرد ومركب، وهذا التقسيم كما ذكر "الفارابي" ليس خاصا باللغة العربية، وإنما تستوي فيه جميع اللغات، فالمفرد ك: البياض والسواد، والإنسان والحيوان، والمركب نحو: الإنسان حيوان، وعمر أبيض.

أما فيما يخصّ تقسيم الدلالة، فهناك توافق وإجماع بين الفلاسفة على تقسيمها إلى ثلاثة أقسام وهي:

الدلالة العقلية: وهي دلالة يجد العقل بين الدال والمدلول علاقة ذاتية ينتقل لأجلها منه إليه، ومثالها: دلالة الدخان على النار.

الدلالة الطبيعية: وهي دلالة يجد العقل بين الدال والمدلول علاقة طبيعية ينتقل لأجلها منه إليه، ومثالها أننا عندما نسمع أحدا يقول "آه" نعرف بأنه يتألم، فهي دلت دلالة طبيعية على الألم.

الدلالة الوضعية: وهي الدلالة التي تنشأ عن طريق الاصطلاح والاتفاق بين أفراد الجماعة اللغوية، وتنقسم إلى دلالة لفظية وغير لفظية، فغير اللفظية كالإشارات والخطوط والنقوش، أما اللفظية فهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام: دلالة مطابقة ودلالة تضمن ودلالة التزام.

دلالة المطابقة: هي أن يدل اللفظ على تمام ما وضع له، كدلالة لفظ الإنسان على معناه، أي على الحيوان الناطق، وسميت بذلك لمطابقة الدال والمدلول.

دلالة التضمن: هي أن يدل اللفظ على جزء ما وضع له، كدلالة الإنسان على ما في معناه من الحيوان.

دلالة الالتزام: وهي أن يدل اللفظ على ما هو خارج عن معناه، ولكنه لازم له، ومستتبع له، كدلالة المخلوق على الخلق، أو دلالة السقف على الجدار.

ورأى " ابن سينا " أن العلاقة الدلالية تنعقد بين المعنى (المدلول) والشيء في العالم الخارجي، تأكيداً أن لا علاقة مباشرة بين الدال والمدلول، يقول موضحاً ذلك: "فما يخرج بالصوت يدل على ما في النفس وهي التي تسمى آثاراً، والتي في النفس تدل على الأمور وهي التي تسمى معاني."

لقد سَمَّى " ابن سينا " الرمز اللغوي صوتاً، ثم سَمَّى ما في النفس آثاراً، وذلك لأن ارتسام صورة الرمز في النفس يشكّل آثاراً تتحوّل إلى تراكمات المعاني الذهنية في الذاكرة، فكلما تحقّق مسموع صوت ارتسمت في الخيال صورته، ويبيّن عمق تصوّره لجوهر الفعل الدلالي وبعده الشمولي للغة بقوله: "وأما دلالة ما في النفس على الأمور فدلالة طبيعية لا يختلف الدال ولا المدلول عليه، كما في الدلالة بين اللفظ والأثر النفساني، فإنّ المدلول عليه وان كان غير مختلف فإنّ الدال مختلف ولا كما في الدلالة بين اللفظ والكتابة فإنّ الدال والمدلول عليه جميعاً قد يختلفان، وهذا ما أكّده الدالليون المحدثون عندما أشاروا إلى أنّ البنية العميقة مشتركة بين جميع اللغات، أما الاختلاف فيكمن في البنية السطحية.

02/ المتكلمون: من الطبيعي أن يجد موضوع الدلالة صداه في بيئة المتكلمين، ونأخذ برأي الجاحظ في البيان والتبيين حين قال: "اعلم أنّ حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ، لأنّ المعاني مبسّطة إلى غير نهاية، وأسماء المعاني مقصورة معدودة، ومحصلة محدودة، وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد، أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى نسبة والنسبة هي الحال التي تقوم مقام تلك الأصناف، ولكل واحد من هذه الخمسة صورة بئنة من صورة صاحبها وحلية مخالفة لحلية أختها" فقد ذهب الجاحظ إلى " أنّ المعاني القائمة في صدور العباد، المتصورة في أذهانهم، والمتخلّجة في نفوسهم والمتصلة بخواطيرهم، والحادثة في فكرهم مستورة خفية، وإنما يُحيي تلك المعاني ذكرهم لها، وإخبارهم عنها، واستعمالهم إياها" فيبدو أنّ هناك تفریق واضح بين اللفظ والمعنى عند البلاغيين، الدال والمدلول عند اللغويين، وعلى العموم فإنّ قضية علاقة الدال بمدلوله طرحت خلافاً كثيرة، حيث اختلفوا في تحديد أبعادها بدقّة، وأنتجت آراء كثيرة متباينة:

1. فمنهم من وجد الألفاظ تدلّ على المعاني بذواتها وهو رأي عباد بن سليمان الصميري، وهو رأي يبطله تعدّد اللغات، ووجود الترادف والتضاد في اللغة الواحدة.

2. ومنهم من وجد أنّ الألفاظ تدل على معانيها بوضع الله إياها وهو رأي الجمهور، وفي مقدمتهم الأشعرية باعتبار نظرية الوحي.

3. كما ذهب فريق الاعتزال إلى الخوض في مسائل كثيرة كالأمر والنهي والتضاد والتطابق وذلك لما لها من علاقة بقضايا التكليف الشرعي. وهي مسائل عميقة متشعبة في كتب التراث بمختلف تخصصاته.

4. ومنهم من وجد أنّ الألفاظ تدل على المعاني بالاصطلاح والتّواضع أول أمر اللّغة، قال فيه ابن جني: " هذا موضع محجّج إلى فضل تأمل غير أن أكثر أهل النظر على أنّ أصل اللغة إنّما هو تواضع واصطلاح لا وحي (وتوقيف) "ويستدلّ بقول أستاذه أبي علي الفارسي، حين استند إلى قول الله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾، [البقرة:

[31]، والتي يختلف مع أستاذه في تفسير معناها، إذ الموضوع يحتمل تفسير لفظة "علم" بمعنى أقدر على التعلّم، وهو مجال تمّ التعرف عليه ضمن نظريات نشأة اللغة الإنسانية في مقياس فقه اللغة. وعلى العموم فإنّ مجال التأليف في الألفاظ ودلالاتها قد توزّعت علوم كثيرة، حيث ألفت

1. الأزهرى كتاب "الزاهر في غرائب ألفاظ الإمام الشافعي".

2. ألف النووي كتاب "تهذيب الأسماء واللغات".

3. ألف أحمد المقرئ الفيومي "المصباح المنير" وغيرها كثيرٌ وهي كلّها كتب شرحت المصطلحات الواردة في المؤلفات الفقهية، وذلك بسبب أنّ الفقهاء استخدموا مصطلحات جديدة، نالت شروحا في أشكال من المعاجم ضارعت المعجمات اللغوية، وكانت إضافة متخصصة لعلم الدلالة.

03/ البلاغيون: تحدّث البلاغيون والنقاد عن مفهوم العلامة مثلما فعل اللغويون، لكن حديثهم كان أكثر تفصيلا، وذلك لأنّ البلاغيين تجاوزوا العلامة المفردة إلى مجالات أوسع تستوعب العلامة بطبيعتها ومكوناتها، وتزيد إلى ذلك استعمالها وأبعادها الوظيفية، ومن الذين تناولوا العلامة بالدرس شيخ البلاغيين والنقاد "الجاحظ"، الذي تحدّث عن أنواع العلامة ووسائل التفاهم بين الناس، اللغوية منها وغير اللغوية، يقول "وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى نصبة، وال نصبة هي الحال الدالة، التي تقوم مقام تلك الأصناف، ولا تُقصر عن تلك الدلالات" وللجاحظ "إشارات كثيرة تدخل بشكل مباشر في مباحث السيميولوجيا، وهو يعدّها سيما أو علامات تنبئ عن صاحبها.

واهتم عبد القاهر الجرجاني بدراسة المعاني، وقدم نظريته المعروفة "النظم" التي تبحث عن الدلالة داخل التراكيب اللغوية، وقال بأنّ الفائدة لا تتحقّق من الدلالة التركيبية إلاّ بامتثال الكلام وضمّ بعضه إلى بعض، كما أشار إلى أنّ الكلام ضربان:

الضرب الأول: نصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، مثل "خرج زيد" الجملة تخبر عن خروج زيد، واللفظ وحده أعطى المعنى.

الضرب الثاني: لا نصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، أي للفظ دلالة ثانية، نصل بها إلى الغرض، مثل: "كلّمت أسدا"، "كلّمت" بالمعنى الوضعي، و"أسد" خرج معناه إلى معان ثانية، فقصد به رجل شجاع.

ووردت في "دلائل الإعجاز" للجرجاني "مباحث دلالية كثيرة تتعلق بالأبعاد الفردية والوظيفية للعلامة، وغايته في كلّ ذلك الوصول إلى سرّ الإعجاز في القرآن الكريم، كما تحدّث عن المحاز الذي هو مبحث دلالي، لأنه يم ثلّ روح اللغة ولبّ المعنى، ومحلّ مفاضلة بين أساليب الكلام، بما فيه من مجاوزة الدلالة التقريرية إلى الدلالة الإيحائية، وقال بأنّ الغاية منه هي تجلية الدلالة وتقريب المعنى، وهو أبلغ من الحقيقة، لأنه يزيد في إثبات المعنى، ويجعله أبلغ وأشدّ.

وعالج "الزمخشري في معجمه" أساس البلاغة "التفرقة بين المعاني الحقيقية والمحازية للألفاظ، حيث وجد بأن الذين سبقوه ممن ألفوا في علم المعاجم قد خلطوا بينهما، لذلك انفرد بهذه الخاصية، وفصل في كتابه بين الألفاظ الحقيقية والألفاظ المحازية، ومن عادته أنه يبدأ المادة بما جاء من ألفاظ على سبيل الحقيقة أولاً، ثم بعد ذلك يثني بما جاء على سبيل المحاز.

وأشار "ابن جني من قبل إلى المحاز، وقال بأنه يقع ويُعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة، وهي: الاتساع والتوكيد والتشبيه، من ذلك: قول "النبي صلى الله عليه وسلم" "في الفرس": هو بحر"، فالمعاني الثلاثة موجودة فيه.

. الاتساع: فلأنه ازد في أسماء الفرس التي هي فرس و ط رف وجواد ونحوها البحر.

. التشبيه: فلأن جريه يجري في الكثرة مجرى مائه.

. التوكيد: فلأنه شبه العرض بالجوهر، ما وراء الظواهر جواهر بينما الظواهر نفسها أعراض.

و"ابن جني" أشار بذلك إلى سبب من أسباب التغيير الدلالي، ومظهر من مظاهره وهو الاتساع، كما أشار إلى أن كثيراً من المحازات تحولت في الثروة اللغوية إلى حقيقة، حينما تجردت من قيمتها، ومثل لذلك بقول "جاء الصيف وأهزم الشتاء، وقطع الأمير اللص.

وبين في كتابه "الخصائص الفرق بين الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية، فقال بأن اللفظية أقوى من الصناعية ثم تليها المعنوية، لأن الدلالة اللفظية دلالة ناطقة بأصوات اللفظ، ك: دلالة الفعل وغيره من المشتقات، واستعملها بمعنى قريب من الدلالة المعجمية، في حين استخدم الدلالة الصناعية لنوع من نوعي الدلالة الصرفية وهي دلالة الصيغة، مثال ذلك: المصادر الرباعية تأتي للتعداد: زعزعة، قلقلة...، "فعلى" تفيد السرعة، دلالة الفعل على الزمن، دلالة "أفعل" على التعجب، والدلالة المعنوية أضعف الدلالات الثلاث، لأنها لا ترتبط باللفظ ولا بالقلب الذي يصب فيه اللفظ، ولا تخطر ببال، إلا بعد أن يكون قد مرّ النوعان الأولان، فهي دلالة معنى الفعل على فاعله.

ولما كانت الدلالة في مجملها خاصة الدلالة المعنوية لا تحصل من خلال اللفظ وحده، بل قد يكون للإعراب دخل فيها، وبخاصة الدلالة التركيبية، نبه "ابن جني" وغيره إلى أن الدلالة اللفظية أن ينسجم تقدير الإعراب مع تفسير المعنى، وهو أفضل الوجوه في الكلام وفي التأويل، وإلا فإن تقدير الإعراب يكون مخالفاً لتفسير المعنى، وحينها يجب تقبل تفسير المعنى، ولا بد من الاجتهاد في تصحيح الحمل الإعرابي، ومثال ذلك: تحصيل المعنى الجاري مع الحذف في قول "ابن جني" "ضربت زيدا سوطاً، محمله على" ضربة بسوط" تفسير معنى لا تقدير إعراب، وتصحيح إعرابه أن يكون ذلك الحمل على تقدير حذف المضاف.

هذا وقد عقد "ابن جني" فصلاً في كتابه، عنوانه ب "فصل في الحمل على المعنى" لاطف فيه اللفظ الخارج عن بابه، برده إلى المعنى وحمله عليه، ومن ذلك تذكير المؤنث وتأنيث المذكر، وقدّم مثلاً عن ذلك بيت شعري ل "رويشد بن كثير الطائي" يقول فيه: يا أيها الراكب المزجي مطيته سائل بني أسد ما هذه الصوت؟ فالشاعر قصد في قوله: "ما هذه الصوت؟" الاستغاثة بعينها لا مطلق الصوت.

وتعرض "ابن جني" كذلك للأبعاد النفسية في ارتباط طرفي العلامة اللسانية، وذلك في باب الاشتقاق، عندما اعتبر أن إطلاق لفظ "السليم" على اللديغ، إنما هو من باب التفاؤل له بالسلامة، كما وقف على المعاني الجزئية التي يرد إليها ما قد ينتج عن تقاليد الكلمة، وسمّاه الاشتقاق الكبير، بحيث تلتقي جميع الألفاظ المتّحدة المادة تحت معنى عام أو جامع، وذلك لا يكون إلا بالتلفظ والتأول ومثال ذلك: مقاليد "ق و ل" التي تفيد الحركة، ومقاليد "ك ل م" و "ج ب ر" التي تفيد القوة والشدة، ومقاليد "س ل م" التي تفيد الضعف واللين، وفي "الخصائص" إشارات إلى بعض العلاقات الدلالية كالمشترك.

ولقد ذكر "السيوطي" لذلك أمثلة كثيرة، نحو: كلمة "الهدى" التي وردت في الق آ رن بمعان مختلفة، فهي في:

. قوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾، [الفاتحة: 05]، تدل على الثبات.

. قوله تعالى: ﴿أولئك على هدى من ربهم﴾، [البقرة: 05]، تدل على البيان.

. قوله تعالى: ﴿إنّ هدى الله هو الهدى﴾، [البقرة: 120]، تدل على الدين.

. قوله تعالى: ﴿وزدناهم هدى﴾، [الكهف: 13]، تدل على الإيمان.